منهجية التثبت عند المحدثين
وأهميتها للباحث في مجال التربية الإسلامية

د/ سناء بنت فضل الدين كريم جان
أستاذ مساعد - جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

مقدمة البحث:

الحمد لله الذي أظهر دينه المبين، ومنعه بسياج متين، فحاطه من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وأشهد أن لا إله إلا الله الذي أنزل علينا القرآن تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة للعالمين، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وبين في سنته الشريعة وأصول الدين.. وبعد:

إن السنة النبوية وحي من الله إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وهي أصل من أصول الدين، وهي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله عز وجل، وقد أجمع المسلمون على وجوب يجب اتباعها وتحريم مخالفتها، وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على ذلك، منها قوله تعالى: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [سورة آل عمران: ١٣٢]، وقوله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) [سورة النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [سورة آل عمران: ٣١]، وقوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا) [سورة الحشر: ٧]، وغيرها من الآيات.

والسنة النبوية هي بيان لما في القرآن الكريم، كما قال تعالى: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) [سورة النحل: ٤٤]، والبيان المقصود في الآية يشمل نوعين من البيان، هما [١]: بيان لفظه ونظمه، وهو تبليغ القرآن الكريم، وعدم كتمانه، وأداؤه إلى الأمة، كما أنزله الله تبارك وتعالى. وهو المراد بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ) [سورة المائدة: ٦٧]. وحديث عائشة في عدم كتمان النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً في الصحيحين، وبيان معاني القرآن الكريم في الآيات المجملة، أو العامة أو المطلقة؛ فتأتي السنة فتوضح المجمل، وتخصص العام، وتقيد المطلق؛ وذلك يكون بقوله صلى الله عليه وسلم، وبفعله، وبتقريره.

ولأهمية السُّنَّة في الدين وبناء التشريع الإسلامي فقد عرف علماء المسلمين قدرها ومكانتها، فاهتموا بها اهتماماً بالغاً وأعلوا من شأنها وبذلوا أوقاتهم لخدمتها، "وسخروا لها كافة جهودهم وكل طاقاتهم، ابتداءً من الصحابة رضوان الله عليهم، وتمخض عن هذا الاهتمام علوم عظيمة غايتها البحث في معاني الأحاديث النبوية الشريفة، وشكلها، وطريقة روايتها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ولم يوجد رجل أو امرأة ممن روى الحديث الشريف إلا وله ترجمة خضعت لبحث دقيق من كل ناحية"[٢]، وخرجت للأمة الإسلامية العديد من الكتب والمصنفات في علوم الحديث ومصطلحه وفي تقويم الرجال وفي نقد المتون والأسانيد.

هذه الجهود العظيمة الضخمة قام بها أهل الحديث الذين أفنوا أعمارهم في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهم الذين تمسكوا بالقرآن والسنة، وساروا على هدى من آيات الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وهم الذين وقفوا بالمرصاد في وجه كل من أراد النيل من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسب صحابته أو التشكيك في صحة ما نقل إلينا، وهم كما قال عنهم ابن قتيبة: " التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوا مظانه، وتقربوا من الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلبهم لآثاره وأخباره براً وبحراً، وشرقاً وغرباً، يرحل الواحد منهم راجلاً مقوياً في طلب الخبر الواحد أو السنة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي فنبهوا على ذلك حتى نجم بعد أن كان عافياً، وبسق بعد أن

([١]) محمد ناصر الدين الألباني، **منزلة السنة من الإسلام**، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ - ٢٠٠٢ م ص ٦-٧.

([٢]) علي عبد الباسط مزيد، **منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. م) (د. ت)، ص ١٣.

كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنن من كان عنها معرضا، وتنبه عليها من كان عنها غافلا"[٣].

وما ذلك الاهتمام بالحديث النبوي إلا لما له من أهمية عظيمة ومكانة عالية في الإسلام والتشريع الإسلامي، وما يحتوي عليه الحديث النبوي من أصول وقواعد شرعية وتفصيلات لأمور عديدة سكت عنها القرآن الكريم، ويصف الخطيب البغدادي أهمية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: " الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين تعالى عن مقالات الملحدين والإخبار عن صفات الجنة والنار، وما أعد الله تعالى فيهما للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسموات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافين والمسبحين. وفي الحديث قصص الأنبياء، وأخبار الزهاد والأولياء، ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم، وسراياه وجمل أحكامه وقضاياه، وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده وأصهاره وأصحابه. وذكر فضائلهم ومآثرهم. وشرح أخبارهم» ومناقبهم «، ومبلغ أعمارهم، وبيان أنسابهم. وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبإ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة الخالفين والفقهاء المجتهدين " [٤].

وقد تكفل الله عز وجل بحفظ حديث رسوله صلى الله عليه وسلم الذي وصفه بأنه وحي منه في قوله تعالى: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) [سورة النجم: ٣ – ٤]، ومن حفظ الله عز وجل له أن سخر من الأمة من يعتني بسنة رسوله صلى الله عليه من أقوال وأفعال وتقرير، فنجد أن رجال الحديث قد أبدعوا في وضع قواعد للتثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، حيث وضعوا للأمة منهجية ضبط الأحاديث النبوية والتثبت منها سنداً ومتناً.

موضوع الدراسة:

يعتبر الإسناد – وهو الطريق الموصل إلى المتن _ من أهم ما اعتنى به علماء الأمة في كافة العصور وذلك للتثبت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذلك فإن الإسناد هو من خصائص هذه الأمة الإسلامية، وقد ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه قول ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٥]' و" أصل الإسناد أولا خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة... وطلب العلو فيه سنة أيضا، ولذلك استحبت الرحلة فيه... قال أحمد بن حنبل - رضي الله عنه -: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف » " [٦]، وكل ذلك من باب التأكد والتثبت من الأحاديث التي تروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد اجتهد علماء الحديث في موضوع التثبت، فكانوا يتحرون الدقة والصحة في رواية الحديث، ويحتاطون في روايته، وذلك خشية الوقوع في الخطأ، حتى الصحابة رضي الله عنهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عُرفوا بالدقة الشديدة والأمانة في تحمل الحديث، لذلك نجدهم يُقلون من الرواية، ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أبي ليلى: " أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ما منهم أحد يحدث بحديث إلا ود أن أخاه كفاه إياه ولا يستفتى عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه إياه وفي رواية يسأل أحدهم المسألة فيردها هذا إلا هذا

---

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **تأويل مختلف الحديث**، المكتب الإسلامي، (د. م)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص ١٢٧.

(٤) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، دار إحياء السنة، أنقرة، (د. ت)، ص ٨.

(٥) مسلم بالحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت)، المقدمة، باب الإسناد من الدين، ج ١، ص ١٥.

(٦) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ٢٥٦.

حتى ترجع إلى الأول "[٧]، ومن ذلك نجد" تشدد الصحابة في الحديث، وأمسك بعضهم عنه كراهية التحريف، أو الزيادة والنقصان في الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن كثرة الرواية كانت في نظر الكثير منهم مظنة الوقوع في الخطأ، والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم " [٨]، وقد ورد التحذير الشديد من رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب عليه، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «من كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار» [٩].

لذلك فإن التثبت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سنداً ومتناً يعتبر من أهم القواعد التي سار عليها علماء الأمة في التعامل مع كل ما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا المبدأ العظيم نصت عليه الآية الكريمة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [سورة الحجرات: ٦]، وهذه الآية القاعدة لكل مسلم ومسلمة في التعامل مع الأخبار.

ومما لاشك فيه فإن هذا المنهج الذي وضعه علماء الحديث لا يقتصر فقط على ما يتعلق بعلوم مصطلح الحديث والتحقق من الأحاديث النبوية، بل يمتد أثره ونفعه لكل العلوم الأخرى، والعلوم التربوية من أكثر العلوم استفادة من هذا المنهج، وكذلك الباحث التربوي في مجال التربية الإسلامية فإنه يستفيد منه كعلم من حيث المادة العلمية، وكذلك من حيث المنهجية العلمية في التعامل مع الأخبار والمعلومات، وكذلك من حيث تكوين الشخصية العلمية التي تمحص الأخبار والمعلومات والمراجع، والتي تستطيع أن تُمَيِّزَ الصحيح من الخطأ، وبالتالي تحفظ الباحث من الوقوع في الأخطاء العلمية والمنهجية، وتجعله يتثبت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يدرجها في كلامه وأبحاثه، وكم نحن بحاجة إلى تطبيق هذا المبدأ، خاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه الأخبار التي لا يعلم ما هو مصدرها، وتعددت وسائل نقل المعلومات والأخبار، حيث نجد أن الخبر ينتقل في أنحاء العالم في ثواني معدودة عن طريق وسائل التقنية والاتصال الحديثة.

لذلك فإن هذا البحث يبين من خلال فصوله ومباحثه ما هي منهجية المحدثين في التثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهمية هذه المنهجية للباحث التربوي في مجال التربية الإسلامية، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أسئلة البحث: يجيب البحث على السؤال الرئيسي التالي:

- ما منهجية التثبت عند المحدثين وأثرها وأهميتها للباحث في مجال التربية الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مفهوم التثبت وأهميته في رواية الحديث؟

٢- ما منهجية المحدثين في التثبت من الحديث؟

٣- ما أهمية منهجية التثبت عند المحدثين للباحث في مجال التربية الإسلامية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان منهجية المحدثين في التثبت عند رواية الحديث، وأثر هذه المنهجية وأهميتها للباحث في مجال التربية الإسلامية، ويُمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

([٧]) عبد الرحمن اسماعيل المقدسي، **مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول**، تحقيق: صلاح الدين أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، ١٤٠٣هـ، ص٤٠-٤١.

([٨]) محمد عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مكتبة وهبة، (د. م)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٩٥.

([٩]) مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب تعاهدوا هذا القرآن، حديث رقم ١٧٩٤، ج ٢، ص ١٩٢.

١- بيان مفهوم التثبت وأهميته في رواية الحديث.
٢- توضيح المنهجية التي سار عليها أهل الحديث في التثبت من الحديث.
٣- بيان أثر هذه المنهجية وأهميتها للباحث في مجال التربية الإسلامية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث فيما يلي:

١. إبراز لجهود علماء الحديث في حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلال العصور الإسلامية المختلفة.
٢. إبراز مدى قوة منهج المحدثين في مقاومة ومحاربة حركات الوضع والفرق المعادية للإسلام والتي تحاول دس الأحاديث والأخبار المكذوبة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن كل محاولاتهم باءت بالفشل والفضيحة وذلك بحفظ الله عز وجل ثم بفضل جهود علماء الحديث.
٣. بيان قواعد منهجية التثبت التي سلكها الصحابة والتابعين وعلماء الحديث والذي أدى إلى تميز الأمة الإسلامية وبقاءها شامخة عزيزة في عصورها لمختلفة، وقد تأتي مراحل تتأخر فيه الأمة ولكنها تظل تمتلك مقومات التميز وتحتاج فقط إلى تفعيلها على أرض الواقع.
٤. الاستفادة من منهجية التثبت عند المحدثين في مجال التربية الإسلامية، بإيجاد تطبيقات تربوية لها، والباحث التربوي لا غنى له عن هذه المنهجية وتطبيقاتها.

منهج البحث:

إن البحث في موضوع التثبت وأهميته للباحث في مجال التربية الإسلامية يتطلب الاعتماد على:

١. المنهج الوصفي: وتستخدم الباحثة هذا المنهج في جمع المعلومات عن كل ما يتعلق بموضوع التثبت، وذلك من خلال الكتب والمصنفات والمؤلفات في علم مصطلح الحديث.
٢. الطريقة الاستنباطية: وتستخدم الباحثة هذه الطريقة لاستنباط الآثار والفوائد التربوية التي يمكن استنباطها وتطبيقها من منهجية التثبت عند المحدثين وتفيد الباحث في مجال التربية الإسلامية، سواء على مستوى شخصيته وسلوكه وفكره، أو على مستوى منهجيته العلمية في البحث والكتابة والتأليف.

المبحث الأول: مفهوم التثبت وأهميته في رواية الحديث:

المطلب الأول: تعريف التثبت في اللغة:

جاء في معجم اللغة العربية المعاصر [١٠]: أثبت الأمرَ: حقَّقه وصحَّحه "أثبت وجودَه"، وثبت الكلامَ: سجَّله وكتبه "يتطلب المنهج العلميّ أن يثبت الباحث مَراجِعه في كتابه" أثبت اسمه في الدِّيوان: كتبه، أثبت الحقَّ: أكَّده بالحجَّة والدَّليل، استثبت الأمرَ/ استثبت في الأمر/ استثبت من الأمر: تيقَّن وتحقَّق منه، تثبَّت، نظر فيه بتأنٍّ ورويَّة. مما ذكر من معان في معاجم اللغة العربية يمكن الوصول لمعنى التثبت المقصود في هذا البحث وهو: التحقق والنظر بتأني وروية وطلب الدليل للتأكيد.

المطلب الثاني: التثبت في الاصطلاح:

وردت كلمة التثبت في القرآن الكريم والسنة في عدة مواضع منها: قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [سورة الحجرات: ٦]، جاء في تفسير ابن كثير: يأمر تعالى بالتثبت في خبر الفاسق ليحتاط له، لئلا يحكم بقوله فيكون -في نفس الأمر-كاذبا أو مخطئا، ومن هاهنا امتنع طوائف من العلماء من قبول

([١٠]) أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصر**، دار عالم الكتب، (د. م)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ج ١، ٣١٠.

رواية مجهول الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر، وقبلها آخرون لأنا إنما أمرنا بالتثبت عند خبر الفاسق، وهذا ليس بمحقق الفسق لأنه مجهول الحال "[١١].

ثم يذكر ابن كثير أن كثيرا من المفسرين يذكرون أن هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط، حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدقات بني المصطلق. وقد روي ذلك من طرق، ومن أحسنها ما رواه الإمام أحمد في مسنده، حيث قال: حدثنا محمد بن سابق، حدثنا عيسى بن دينار، حدثنا أبي، أنه، سمع الحارث بن أبي ضرار الخزاعي، قال: قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدعاني إلى الإسلام، فدخلت فيه، وأقررت به، فدعاني إلى الزكاة، فأقررت بها، وقلت: يا رسول الله، أرجع إلى قومي، فأدعوهم إلى الإسلام، وأداء الزكاة، فمن استجاب لي جمعت زكاته، فيرسل إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا لإبان كذا وكذا ليأتيك ما جمعت من الزكاة، فلما جمع الحارث الزكاة ممن استجاب له، وبلغ الإبان الذي أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبعث إليه، احتبس عليه الرسول، فلم يأته، فظن الحارث أنه قد حدث فيه سخطة من الله عز وجل ورسوله، فدعا بسروات قومه، فقال لهم: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وقت لي وقتا يرسل إلي رسوله ليقبض ما كان عندي من الزكاة، وليس من رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلف، ولا أرى حبس رسوله إلا من سخطة كانت، فانطلقوا، فنأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة، فلما أن سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق، فرق، فرجع، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: يا رسول الله، إن الحارث منعني الزكاة، وأراد قتلي، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم البعث إلى الحارث، فأقبل الحارث بأصحابه إذ استقبل البعث وفصل من المدينة، لقيهم الحارث، فقالوا: هذا الحارث، فلما غشيهم، قال لهم: إلى من بعثتم؟ قالوا: إليك، قال: ولم؟ قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بعث إليك الوليد بن عقبة، فزعم أنك منعته الزكاة، وأردت قتله قال: لا، والذي بعث محمدا بالحق، ما رأيته بتة، ولا أتاني فلما دخل الحارث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: " منعت الزكاة، وأردت قتل رسولي؟ " قال: لا، والذي بعثك بالحق ما رأيته، ولا أتاني، وما أقبلت إلا حين احتبس علي رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم، خشيت أن تكون كانت سخطة من الله ورسوله. قال: فنزلت (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [الحجرات: ٦].

ويستفاد تربوياً من هذه الآية والحديث: أن من شأن المسلم التثبت والتبين، وأن عليه التثبت فيما يأخذ ويدع من أقوال الناس وأفعالهم، ولا ينشر الأخبار إلا بعد تمحيصها والتأكد منها.

كما ذكر أهل العلم عدة تعريفات للتثبت منها:

- تفريغ الوسع والجهد لمعرفة حقيقة الحال المراد [١٢].
- الأناة وعدم العجلة والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر [١٣].

والمقصود بالتثبت في هذا البحث: هو التحقق والتأني والتريث والتأكد من كل معلومة وخبر يذكرها الباحث في بحثه العلمي.

([١١]) اسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، (د. م)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ٧، ص٣٧٠-٣٧١.

([١٢]) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، دار الصفوة، الكويت، ١٤١٤هـ، ج ١٠، ص ١٤٢.

([١٣]) محمد علي الشوكاني، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ، ج ٥، ص ٧١.

المطلب الثالث: أهمية التثبت في رواية الحديث:

أولاً: عند الصحابة:

إن الصحابي كما قال البخاري في صحيحه: من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه [١٤]، والصحابة رضي الله عنهم هم خير الناس، وخير أمة، وخير صحبة لخير نبي، وقد قال الله عز وجل فيهم: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) [سورة آل عمران: ١١٠]، يقول ابن عاشور: " ولا شك أن الصحابة كانوا أفضل القرون التي ظهرت في العالم، لأن رسولهم أفضل الرسل، ولأن الهدي الذي كانوا عليه لا يماثله هدي أصحاب الرسل الذين مضوا، فإن أخذت الأمة باعتبار الرسول فيها فالصحابة أفضل أمة من الأمم مع رسولها "[١٥]، وذكر القرطبي قولاً في بيان لماذا استحق الصحابة الخيرية وهو: " قيل: إنما صارت أمة محمد صلى الله عليه وسلم خير أمة لأن المسلمين منهم أكثر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيهم أفشى. فقيل: هذا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال صلى الله عليه وسلم: « خير الناس قرني»[١٦]، أي الذين بعثت فيهم. الثانية- وإذا ثبت بنص التنزيل أن هذه الأمة خير الأمم، فقد روى الأئمة من حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)، وهذا يدل على أن أول هذه الأمة أفضل ممن بعدهم، وإلى هذا ذهب معظم العلماء، وإن من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ورآه ولو مرة في عمره أفضل ممن يأتي بعده، وإن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل. وذهب أبو عمر بن عبد البر إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة أفضل ممن كان في جملة الصحابة، وإن قوله عليه الصلاة والسلام: (خير الناس قرني) ليس على عمومه بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمفضول"[١٧].

والصحابة رضوان الله عليهم لا يسئل عن عدالتهم كما يذكر ذلك أهل العلم، لأن عدالة الصحابة ثابتة في القرآن والسنة، " ومعنى عدالتهم استقامتهم على الدين، وائتمارهم بأوامره وانتهاؤهم عن نواهيه، وأنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وذلك لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو من الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم، ولم يخالف في عدالتهم أو عدالة بعضهم إلا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء لا يعتد بأقوالهم وآرائهم؛ لعدم استنادها إلى برهان" [١٨].

يقول أبو حاتم الرازي في وصف عدالة الصحابة: " وسماهم عدول الأمة، فقال عز ذكره في محكم كتابه: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) [سورة البقرة: ١٤٣]، ففسر النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز ذكره قوله (وسطا) قال: عدلا، فكانوا عدول الأمة، وأئمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب والسنة، وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم فقال: (وَمَن يُشَاقِقِ

([١٤]) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثر، بيروت، ١٤٠٧ هـ، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٣، ص ١٣٣٣.

([١٥]) محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ هـ،ج ٤، ص ٤٨.

([١٦]) محمد بن اسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٣٤٥١)، ج ٣، ص١٣٥٣.

([١٧]) محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤ م،ج ٤، ص ١٧١.

([١٨]) محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص٥١٤.

الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) [سورة النساء: ١١٥] " [١٩].

وتعديل الصحابة ينتج عنه " قبول جميع رواياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم، ومن لابس الفتن منهم يحمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم؛ تحسينا للظن بهم؛ لأنهم حملة الشريعة، وأهل خير القرون " [٢٠]، وهذه قاعدة للرد على كل من تهجم على الصحابة وسبهم وانتقص منهم وأوّل بحسب هوى نفسه لما شجر بينهم، فالصحابة عدول بنص القرآن والسنة.

أهمية التثبت عند الصحابة:

لقد سلك الصحابة رضي الله عنهم منهجية التثبت عند رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد كانوا في ذلك قدوة للأمة كلها في حرصهم على التثبت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم،، حيث سخرهم الله عز وجل لحفظ سنة رسوله من الوضع والكذب والتدليس، وفي ذلك حفظ للإسلام بمصدريه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقد كانوا " بين أمرين هم حريصون على كل منهما ؛ أولهما: تبليغ دين الله إلى من يليهم من الأمة، ثانيهما: التثبت والتحري الشديد لكل ما يبلغونه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. لذلك كان الواحد منهم يمتقع وجهه، وتأخذه الرهبة وهو يروي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم " [٢١]، ومن حرص الصحابة على صحة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

ويمكن بيان أهمية التثبت عند الصحابة من خلال النقاط التالية:

أبو بكر الصديق أول من احتاط في قبول الخبر:

أبو بكر الصديق (٣١ هـ) هو أول من أسلم من الرجال، وصاحب رسول الله في الهجرة، وأحد المبشرين بالجنة، وأول خليفة للمسلمين بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووالد عائشة رضي الله عنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، يذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ: روى بن شهاب عن قبيصة بن ذويب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر لك شيئا ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه [٢٢].

ويذكر الذهبي: ومن مراسيل بن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: (إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه)، فهذا المرسل يدلك أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري لا سد باب الرواية، ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنة، فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقة آخر ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج[٢٣].

عمر بن الخطاب أول من سن للمحدثين التثبت عند الرواية:

عمر بن الخطاب (قال الحافظ الذهبي في ترجمة عمر رضى الله عنه في تذكرة الحفاظ: وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، فروى

([١٩]) عبد الرحمن بن محمد الرازي، **الجرح والتعديل**، مرجع سابق،ج ١، ص ٧ -٨.

([٢٠]) محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م، ص ٢٤٤.

([٢١]) محمود محمد مزروعة، **شبهات القرآنيين حول السنة النبوية** (بحث منشور)، (د. ن)، (د. م)، (د. ت)، ص١١٢.

([٢٢]) محمد بن أحمد الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ١، ص ٩.

([٢٣]) المرجع السابق، ج ١، ص ٩.

الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد، أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع » قال: لتأتيني على ذلك بينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى ممتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره " [٢٤].

ثم يقول الذهبي معلقاً على موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر، ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث؛ لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد، وقد كان عمر من وجله أن يخطىء الصاحب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن " [٢٥].

وذكر الذهبي أيضاً: وروى هشام عن أبيه عن المغيرة بن شعبة، أن عمر استشارهم في أملاص المرأة- يعني السقط- فقال له المغيرة: قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة، فقال له عمر: إن كنت صادقا فأت بأحد يعلم ذلك. قال: فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به. وروى صفوان بن عيسى أنا محمد بن عمارة عن عبد الله بن أبي بكر قال: كان للعباس بيت في قبلة المسجد فضاق المسجد على الناس فطلب إليه عمر البيع فأبى، فذكر الحديث وفيه فقال عمر لأبي: لتأتيني على ما تقول ببينة فخرجا فإذا ناس من الأنصار قال: فذكر لهم قالوا: قد سمعنا هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر: أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت [٢٦].

ومما سبق يظهر كيف أن الله عز وجل قد قيض لأمر هذا الدين من يحفظه من الخطأ والخلط والزيادة أو الأخبار غير الثابتة، فقد سخر لهذا الدين رجالاً حملوا الأمانة وتثبتوا من العلم ثم نشروه وعلموه للأمة خالصاً نقياً.

رحلة الصحابة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لطلب الحديث والتثبت منه:

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم من أحرص الناس على تبليغ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد كانوا يلتفون حول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته، فلا يغادرون المدينة إلا بأمره أو لحاجة ثم يعودوا إليها، لذلك فإن أكثر الصحابة قد لازموا المدينة طول فترة حياته صلى الله عليه وسلم، وبعد وفاته عليه الصلاة والسلام بدأ الصحابة في الانتشار في الأمصار حيث زادت رقعة البلاد الإسلامية بسبب الفتوحات الإسلامية، وانتشر الصحابة لنشر الإسلام والجهاد في سبيل الله، وبالتأكيد فإنه بتفرق الصحابة قد تفرق الحديث في الأمصار، فما كان من الصحابة إلا أن بدؤوا بالرحلة إلى بعضهم لطلب الحديث، حيث " لم يكونوا جميعاً بدرجة واحدة في التحمل من رسوله الله صلى الله عليه وسلم، بل كان أحدهم يسمع ما لا يسمعه الآخر، ويحفظ ما نسيه غيره، مما جعلهم هم أنفسهم يرحلون إلى بعضهم لسماع حديث اختص بتحمله واحد منهم دون سواه، أو التثبت من حديث بلغه ذكره عن أحدهم، فكانت الرحلة لطلب الحديث منذ ذلك الحين سنة متبعة، سلكها علماء هذا الفن الشريف، حتى حملت إلينا كتب التاريخ عجائب رحـــــلاتهم، فقد كان أحـــدهم يقطع المســـــافات الشاسعة لسماع حديث واحد بلغه عن غيـــره " [٢٧].

([٢٤]) المرجع السابق، ج ١، ص ١١.

([٢٥]) المرجع السابق، ج ١، ص ١١ – ١٢.

([٢٦]) محمد بن أحمد الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.

([٢٧]) أحمد عطية الغامدي، **البيهقي وموقفه من الإلهيات**، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م، ص ٥١.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الإمام أحمد في مسنده حيث قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد المكي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل،أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: بلغني حديث عن رجل سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاشتريت بعيراً، ثم شددت عليه رحلي، فسرت إليه شهراً حتى قدمت عليه الشام، فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله، قلت: نعم، فخرج يطأ ثوبه، فاعتنقني واعتنقته، فقلت: حديثاً بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصاص، فخشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « يحشر الناس يوم القيامة أو قال العباد عراة غرلا بهما»، قال: قلنا وما بهما، قال: « ليس معهم شيء، ثم يناديهم بصوت يسمعه من قرب، أنا الملك أنا الديان، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، وله عند أحد من أهل الجنة حق، حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة، أن يدخل الجنة، ولأحد من أهل النار عنده حق حتى أقصه منه، حتى اللطمة » قال: قلنا كيف وإنا إنما نأتي الله عز وجل عراة غرلا بهما، قال: بالحسنات والسيئات [٢٨].

ثانياً: عند التابعين:

التابعي في اصطلاح المحدثين هو: (من لقي الصحابي، وإن لم تطل صحبته"، وهو رأي الحاكم وابن حجر وغيرهما، وقيل: "من صحب الصحابي، ولا يكتفى فيه بمجرد اللقى، بل لا بد من طول الصحبة، وتحقق اللقاء، ومعرفته بالرواية عنه) [٢٩].

ويقول أبو حاتم الرازي في وصف التابعين الذين جاءوا بعد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين: " فخلف بعدهم التابعون، الذين اختارهم الله عز وجل لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده، وأمره ونهيه وأحكامه، وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم وآثاره، فحفظوا عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار وسائر ما وصفنا الصحابة به رضى الله عنهم، فأتقنوه وعلموه وفقهوا، فيه فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عز وجل ونهيه، بحيث وضعهم الله عز وجل ونصبهم له، إذ يقول الله عز وجل: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [سورة التوبة: ١٠٠]"[٣٠].

ثم ينقل كلاماً عن قتادة حيث يقول: " قوله عز وجل: (وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ) التابعين، فصاروا برضوان الله عز وجل لهم، وجميل ما أثنى عليهم، بالمنزلة التي نزههم الله بها، عن أن يلحقهم مغمز، أو تدركهم وصمة، لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم ولأنهم البررة الأتقياء، الذين ندبهم الله عز وجل، لإثبات دينه، وإقامة سنته وسبله "[٣١].

أهمية التثبت عند التابعين:

لقد كان التابعين من أحرص الناس على التثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويمكن بيان أهمية التثبت لديهم من خلال النقاط التالية:

تدوين السنة عند التابعين ومن بعدهم:

حتى لا تضيع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب بُعد الزمان عن العهد النبوي وموت كثير من الصحابة وظهور الفرق وانتشار عمليات الوضع والتدليس في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الحل الأنسب هو تدوين وكتابة الحديث في الصحف.

([٢٨]) أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مرجع سابق، ج ٢٥، ص ٤٣٢.

([٢٩]) أحمد محرم الشيخ ناجي، **الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين**، (د.ن)، (د. م)، ص ١٦٨.

([٣٠]) عبد الرحمن بن محمد الرازي، **الجرح والتعديل**، مرجع سابق،ج ١، ص ٩.

([٣١]) المرجع السابق،ج ١، ص ٨- ٩.

وتشير الروايات إلى أن أول من أمر بالجمع والتدوين من التَّابِعِينَ عمر بن عبد العزيز (١٠١هـ)، حيث أمر بجمع الحديث بعد أن زال السبب الذي كان يخشى منه وهو اختلاط السنة بالقرآن، حيث جُمع القرآن وحفظ من الخلط بغيره، جاء في صحيح البخاري(٢٥٦ هـ): " وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا [٣٢] " [٣٣].

وبعد ذلك نجد أنه حصل توسع في تدوين وكتابة الحديث، حيث أصبحت الكتابة ملازمة لحلقات العلم المنتشرة في الأمصار الإسلامية، ومن أسباب هذا التوسع [٣٤]:

- انتشار الروايات، وطول الأسانيد، وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم.
- موت كثير من حفَّاظ السُّنَّة من الصحابة وكبار التابعين فخِيف بذهابهم أن يذهب كثير من السُّنَّة.
- ضعف ملكة الحفظ مع انتشار الكتابة بين الناس وكثرة العلوم المختلفة.
- ظهور البدع والأهواء وفشوِّ الكذب، فحفاظاً على السُّنَّة وحمايةً لها من أن يدخل فيها ما ليس منها شُرِع في تدوينها.
- زوال كثيرٍ من أسباب الكراهة.

ويمكن تتبع التدوين في القرن الثاني إلى ما بعد القرن الخامس لبيان حرص أهل الحديث على صحة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتثبت منه: فكما ذُكر في كتب الحديث فقد شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري (١٢٤هـ)، وأبي بكر بن حزم فألف الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس (١٧٩هـ) بالمدينة كتابه (الموطأ) توخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

وألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (١٥٠هـ) بمكة، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٦هـ) بالشام، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ) بالكوفة، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار (١٧٦هـ) بالبصرة، ومعمر بن راشد (١٥٣هـ) باليمن، وهشيم بن بشير السلمي الواسطي (١٨٨ه) بواسط، وجرير بن عبد الحميد (١٨٨ هـ) بالري، وعبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) بخراسان.

ثم تلاهم كثيرون من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم، ومن ثم نجد أنه ما من مصر من الأمصار الإسلامية إلا وقد جمع الأحاديث فيه إمام أو أئمة.

ثم رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيره، وكان ذلك على رأس المائتين فألفوا فيه ما يعرف بالمسانيد، مثل مسند عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي (٢١٣ هـ)، ومسند مسدد بن مسرهد البصري (٢٢٨ هـ) وغيرهم، ثم اقتفى الأئمة أثرهم فقل إمام من أئمة الحديث إلا رتب حديثه على المسانيد، وذلك كالإمام الجليل أحمد بن حنبل (٢٤١ه).

ويعتبر القرن الثالث الهجري أخصب القرون بالنسبة لتدوين السنة وأزهاها ففيه ظهر أصحاب الكتب الستة المشهورة التي تعتبر أهم دواوين السنة وكتبها وأوفاها وأشملها للأحاديث النبوية. إذ إن هذه الدواوين لم تدع من الأحاديث إلا القليل الذي تداركه من جاء بعدهم من الأئمة، وفيه ظهر كبار أئمة الحديث في الحفظ والرواية والنقد والتعديل والتجريح والعلم بتواريخ الرجال، وعلل الأحاديث ولا سيما أصحاب الصحاح، وقد نهج التأليف في هذا القرن منهج التأليف على

([٣٢]) (دروس العلم): ذهابه وضياعه، (ولتفشوا): من الإفشاء وهو الإشاعة، (لا يهلك): لا يضيع، (سرا): مكتوما.

([٣٣]) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ج ١، ص ٣١.

([٣٤]) محمد بن مطر الزهراني، **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦، ص ٨٢.

الأبواب الفقهية فيبدؤون بالطهارة ثم الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم المعاملات والحدود وهكذا، ومن هؤلاء من اقتصر على الأحكام، ومنهم من لم يقتصر على ذلك فعرض للوحي وللعلم وللتفسير وللمغازي والسير وذلك كما فعل البخاري (٢٥٦هـ) ومسلم (٢٦١ هـ)، كما أنهما التزما تخريج الصحيح فحسب، أما غيرهم كأصحاب السنن الأربعة فلم يلتزموا الصحة، فذكرو في كتابهم الصحيح والحسن والضعيف وهم: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣١٥هـ)، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٣هـ)، وهناك غير هؤلاء الأئمة الستة أئمة كثيرون ظهروا في هذا القرن الثالث، لذلك يعتبر هذا القرن هو العصر الذهبي لتدوين السنة.

وكل من جاء بعد هذا القرن فهم عيال عليهم يجمع ما جمعوا، ويعتمد في النقد على ما نقدوا، وقد استدرك أهل هذا القرن الرابع على أهل القرن الثالث ما فاتهم بحيث لم ينته هذا القرن حتى كادت الأحاديث تكون قد جمعت كلها ودونت، كما عني بعضهم بالاستدراك عليهم في نقد الرجال وتعليل الأحاديث، ومن أشهر الكتب المؤلفة في هذا القرن: المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، للإمام سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) رتب في الكبير الصحابة على حروف المعجم، وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث، ورتب في الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضا.

أما من جاء بعد القرن الرابع فقد كان طريقة مؤلفيها أنهم يهذبون كتب المتقدمين، أو يرتبونها، أو يجمعون ما تشتت منها في كتب متفرقة في كتاب واحد، أو يختصرون الأسانيد والمتون أو يتكلمون في رجالها، أو يبينون غريبها، أو يشرحون متونها، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، أو بالترغيب والترهيب في كتب مستقلة، أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه والتفسير والوعظ واللغة ونحوها [٣٥].

الرحلة في طلب الحديث:

كانت الرحلة في عهد التابعين أوسع، لأن كل واحد منهم كان يطمع في الحصول على أكبر قدر ممكن من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يستطيع ذلك إلاّ بالرحلة إلى أقطار شتى، حيث تفرق فيها الصحابة رضوان الله عليهم.

وثمة عامل آخر للرحلة، وهو طلب علو الإسناد، فكان بعضهم إذا بلغه الحديث بواسطة شخص ما عن أحد الصحابة يحرص على سماعه من الصحابي نفسه فيرحل إليه، وإذا بلغه عن شخص بينه وبين الصحابي آخر، وكان الصحابي قد مات يحرص أيضاً على سماعه ممن سمعه من الصحابي مباشرة لإسقاط إحدى الواسطتين حتى يعلو إسناده، وهكذا أصبحت الرحلة لطلب العلم سنة متبعة بين طلابه [٣٦].

ظهور علم الحديث والإسناد:

نتيجة لما اتصف به عصر التابعين من انتشار الإسلام واتساع رقعة الإسلام، واتساع دائرة الاختلاف وكثرة الآراء الاجتهادية، وكذلك ظهور الفرق المختلفة، وظهور الوضع في الحديث نتيجة لكثرة الخلافات السياسية، كل تلك الأسباب أدت إلى أن " تجند لذلك الغرض (الدفاع عن السنة)، فئام عظيم من الأمة حينها، حريصون كل الحرص على نشر السنة، لكن بعد التأكد والتثبت من أنها سنة نبوية حقاً، ومن هذه الصرخات، كلمة محمد بن سيرين، التي حفظتها الأجيال، وتناقلتها الأعقاب، وهي قوله: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم)، لقد أصبحت هذه الكلمة، الدالة على وجوب التثبت في نقل السنة، شعاراً في ذلك العصر، وفيما بعده... ومع نشوء

([٣٥]) محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م، ص ٧٠-٧٥.

([٣٦]) أحمد عطية الغامدي، **البيهقي وموقفه من الإلهيات**، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

علم الإسناد، نشأت بعض علومه، الكفيلة بحفظ السنة في هذا الجيل، وبتبليغه للأجيال من بعده، وبدأ حملة الآثار في هذا العصر وأئمة التابعين، بالتعبير عن حال الرواية والراوي، وعن أوصافهما المختلفة، بألفاظٍ.. كثر استخدامهم لها بعد ذلك، حتى أصبحت مصطلحاتٍ ذات دلالة عرفية بين أهل الحديث، وهكذا أخذت الحاجة إلى حفظ السنة، وإلى أدائها لأجيال، في بناء علم جديد، تمز به الإسلام، وتفرد به علماؤه. ألا وهو الإسناد وعلومه، التي أطلق عليها بعد ذلك: علوم الحديث وأصوله ".

ومن ذلك نجد أن من أسباب ظهور علم مصطلح الحديث وما يتضمنه من فروع هو نتيجة لحرص أئمة التابعين على التثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

كل تلك الجهود من التابعين ومن بعدهم كانت لحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان منهجهم التثبت والتبين قبل التدوين والكتابة.

المطلب الرابع: أضرار عدم التثبت في رواية الحديث:

أولاً: خطورة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم:

جاء في صحيح مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا غندر، عن شعبة، وحدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، أنه سمع عليا رضي الله عنه يخطب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تكذبوا علي، فإنه من يكذب علي يلج النار» [٣٧].

يدل هذا الحديث الصحيح على شدة عقاب من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا يدل على تحريم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد أجمع جمهور العلماء على أن الكذب على رسول الله من الكبائر، ولا يكفر فاعل ذلك إلا إذا كان مستحلا للكذب عليه. وقال الإمام أبو محمد الجويني -والد إمام الحرمين- من أئمة الشافعية: يكفر من تعمد الكذب على رسول الله نقل ذلك عنه ابنه إمام الحرمين، وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب، وإنه هفوة من والده، ووافق الجويني على هذه المقالة الإمام ناصر الدين ابن المنير من أئمة المالكية، وغيره من الحنابلة ووافقهم الإمام الذهبي في تعمد الكذب في الحلال والحرام، ولعل مما يشهد لهم قوله تعالى: (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ) [سورة النحل: ١٠٥]، فقد نفت الآية الإيمان عمن يفتري الكذب على الله والكذب على الرسول كذب على الله أقول: لعل مراد هؤلاء من استحل ذلك، أو أنهم قالوه على سبيل المبالغة في الزجر والتنفير منه؛ لأن الأدلة المتكاثرة من القرآن والسنة على أن فاعل الكبيرة لا يكفر [٣٨].

حكم الحديث الضعيف [٣٩]:

الحديث الموضوع أو الساقط أو الذي لا أصل له لا تجوز روايته إلا مقترنًا ببيان وضعه، أو سقوطه، أو أنه لا أصل له، ومن روى شيئًا من ذلك من غير بيان، وهو يعلم، فهو آثم أشد الإثم كما أنه لا يجوز العمل بالموضوع، وما شاكله قط لا في الحلال والحرام، ولا في باب الترغيب والترهيب، والقصص والمواعظ، ولا في التفسير؛ لأنه مختلق مكذوب فمن عمل به، فقد زاد في الشرع ما ليس منه. أما الضعيف الذي لم يصل إلى حد السقوط والوضع، وهو الضعيف المحتمل فقد اختلفت فيه أنظار العلماء وإليك آراءهم في هذا: قال ابن الصلاح: يجوز رواية ما عدا الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها فيهما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. ومقتضى ذلك العمل به

([٣٧]) مسلم بن حجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، المقدمة، باب التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص٩.

([٣٨]) محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص ٣٣٥-٣٣٦.

([٣٩]) المرجع السابق، ص ٢٨٧.

فيما ذكر قال: وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما، والمراد بفضائل الأعمال: الأعمال الفاضلة الثابتة تقبل بالأحاديث الصحيحة، بمعنى أنه إذا ورد حديث ضعيف دال على ثواب مخصوص من الأعمال الثابتة قبل، فإن أصل العمل ثابت استحبابا من دليل آخر، ولم يثبت بالضعيف إلا الثواب المرتب على هذا العمل، وحينئذ لم يثبت حكم شرعي بالحديث الضعيف.

ثانياً: الأضرار الناتجة من عدم التثبت في رواية الحديث:

إن عدم التثبت في رواية الأحاديث يفضي إلى أضرار خطيرة، تصيب المسلم في عقيدته وفكره وسلوكه، ومن تلك الأضرار:

١. الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جاء في ذلك التحذير الشديد كما سبق بيانه.
٢. نشر العقائد والمذاهب الباطلة، كالتشيع والاعتزال والتجهم والتصوف وغيرها، وذلك لأن كل فرقة تقوم بوضع الأحاديث والأخبار التي تؤيدها لتوهم الناس بصحة ما هي عليه، بالتالي يضيع الحق وينتشر الباطل إذا لم يتثبت من تلك الأحاديث.
٣. تحليل بعض المحرمات وتحريم بعض الحلال، حيث يقوم واضعو الحديث والكذابون بالتحريف في شرع الله بما يناسب هواهم ومعتقداتهم الباطلة، مما يجعل العامة الذين يسمعون تلك الأحاديث والأخبار ينساقون ورائها ويعتقدون بصحتها.
٤. الابتداع وإحداث أشياء في الدين ليست منه، كبعض العبادات أو التكاليف التي ليست من الشريعة الإسلامية، فتصرف المسلم عما جاء في السنة من صحيح وثابت.
٥. أضراره على الفكر حيث ترد بعض تلك النصوص ما جاء ثابتاً في القرآن والسنة، وتدعو إلى تحكيم العقل والمنطق.
٦. الطعن والخوض في الصحابة رضي الله عنهم، حيث تكون بعض النصوص مهاجمة للصحابة وطاعنة في عدالتهم وخُلقهم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه و سلم: « لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » [٤٠].
٧. نشر الشقاق والخلاف بين صفوف المسلمين، لما تبثه تلك الأخبار والأحاديث من أفكار خاطئة في العلاقات بين الناس، ولما تصوره من صراعات بين طبقات المجتمع أو الأجناس أو المذاهب.
٨. فتح باب لأعداء الإسلام يلجون منه لمحاربة الإسلام والتشكيك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما يجدونه من ثغرات ومداخل في تلك الأحاديث و الأخبار.

المبحث الثاني: منهجية المحدثين في التثبت من الحديث:

إن لأهل الحديث منزلة عظيمة، فهم أعلم الأمة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد " سُمُّوا أهل الحديث لإتباعهم الحق بدليله من الكتاب والسنة ولتتبعهم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للعمل بها وتقديمها على كل قول؛ فهم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية الثابتة على ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه كيف لا وهم يتقربون إلى الله تعالى باتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلبهم لآثاره"[٤١].

---

(٤٠) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب، فضائل الصحابة، باب قوله صلى اللخ عليه وسلم، (لو كنت متخذا خليلاً)، حديث رقم ٣٤٧٠، ج ٣، ص ١٣٤٣.

(٤١) محمد عبد الرحمن الخميس، **اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث**، دار الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ١٤١٩هـ، ج ١، ص ٩.

يذكر الخطيب البغدادي قولاً لعلي بن المديني في حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك» [٤٢] حيث يقول: " هم أهل الحديث، والذين يتعاهدون مذاهب الرسول، ويذبون عن العلم. لولاهم، لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء والرأي شيئا من السنن" [٤٣]، كما يذكر البغدادي قولا لأبي بكر: " فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين؛ لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين. فشأنهم حفظ الآثار وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى. قبلوا شريعته قولا وفعلا، وحرسوا سنته حفظا ونقلا حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها"، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها والقوامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، قال تعالى: (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)[سورة المجادلة: ٢٢] " [٤٤].

وعندما سُئل أحمد بن حنبل عن معنى هذا الحديث، فقال: (إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم) [٤٥]، وقال الحاكم: أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أجمعين " [٤٦].

ويقول عنهم ابن حبان بعد الثناء على الله عز وجل: " ثم اختار طائفة لصفوته، وهداهم لزوم طاعته، من اتباع سبل الأبرار، في لزوم السنن والآثار، فزين قلوبهم بالإيمان، وأنطق ألسنتهم بالبيان من كشف أعلام دينه، واتباع سنن نبيه، بالدؤوب في الرحل والأسفار، وفراق الأهل والأوطار، في جمع السنن، ورفض الأهواء، والتفقه فيها بترك الآراء، فتجرد القوم للحديث وطلبوه ورحلوا فيه وكتبوه، وسألوا عنه وأحكموه، وذاكروا به ونشروه، وتفقهوا فيه، وأصلوه، وفرعوا عليه وبذلوه، وبينوا المرسل من المتصل، والموقوف من المنفصل، والناسخ من المنسوخ، والمحكم من المفسوخ، والمفسر من المجمل، والمستعمل من المهمل، والعموم من الخصوص، والدليل من المنصوص، والمباح من المزجور، والغريب من المشهور، والعرض من الإرشاد، والحتم من الإيعاد، والعدول عن المجروحين، والضعفاء من المتروكين، وكيفية المعمول، والكشف عن المجهول..، حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين، فصانه على ثلب القادحين، وجعلهم عند التنازع أئمة الهدى، وفي النوازل مصابيح الدجى، فهم ورثة الأنبياء، ومأنس الأصفياء، وملجأ الأتقياء، ومركز الأولياء " [٤٧].

وقال شيخ الإسلام أيضا كما في مجموع الفتاوى: " من المعلوم أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم وهو بذلك أقوم، كان أحق بالاختصاص به، ولا

---

(٤٢) مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم)، ج ٣، ص ١٥٢٣، حديث رقم ١٩٢٠.

(٤٣) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤٥) محمد عبد الله الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص ٢.

(٤٦) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤٧) محمد بن حبان، **تأويل الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج١، ص١٠٠.

ريب أن أهل الحديث أعلم الأمة وأخصها بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم خاصته مثل: الخلفاء الراشدين وسائر العشرة، ومثل أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، ومثل سعد بن معاذ، وسعد بن عبادة، وسالم مولى أبي حذيفة، وغير هؤلاء ممن كان أخص الناس بالرسول، وأعلمهم بباطن أموره وأتبعهم لذلك " (٤٨).

ويذكر الخطيب البغدادي في كتابه شرف أصحاب الحديث وصفاً جميلاً لأصحاب الحديث، حيث يقول: " وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته. إذا اختلف في حديث، كان إليهم الرجوع، فما حكموا به، فهو المقبول المسموع. ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن. وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم. وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذلهم الله. لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير وإن الله على نصرهم لقدير " (٤٩).

وقد حرص أهل الحديث على التثبت والتبين قبل رواية أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان لهم منهجية وقواعد ساروا عليها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

المطلب الأول: قواعد عامة عند المحدثين للتثبت من رواية الحديث:

إن القاعدة السليمة التي ينبغي على المحدثين التقيد بها حتى يسلم منهجهم من الأخطاء والحشو، تقوم على توافر عاملين: " أحدهما: التثبت من صحة الحديث، والثاني: فهم معناه " (٥٠)، وقد سار المحدثين في الأمة على منهج الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في التثبت من الحديث، وقد وضعوا لذلك الضوابط والقواعد التي تعينهم على تحقيق التثبت في الرواية، فنتج عن ذلك أن صار للأمة منهجها المتميز في التثبت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويمكن إبراز معالم هذه المنهجية من خلال ما يلي:

أولاً: إثبات تواتر الحديث:

إن الحديث المتواتر وهو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقا من غير قصد ويستمر ذلك من أوله إلى آخره ويكون مرجعه إلى الحس من مشاهد أو مسموع أو نحوهما، والمتواتر يفيد العلم اليقيني أي العلم الضروري الذي يُضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكن دفعه واليقين: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وهذا هو المعتمد وقال بعضهم: لا يفيد العلم إلا نظريا قال الحافظ ابن حجر: "وليس بشيء لأن العلم بالمتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامي إذ النظر ترتب أمور معلومة أو مظنونة ليتوصل بها إلى علوم أو ظنون وليس في العامي أهلية ذلك فلو كان نظريا لما حصل لهم، ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم

---

(٤٨) أحمد عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ، ج ٤، ص٩١.

(٤٩) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، مرجع سابق، ص ٨ – ٩.

(٥٠) مصطفى محمد حلمي، **منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦ه، ص ٢٠١.

النظري، إذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة وأن الضروري يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر والاستدلال [٥١].

والذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد العلم، ويقابل هذا المذهب مذاهب أخرى؛ منها:

- ما ذهب إليه القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر أنه لا يجب العمل به.
- وقال الجبائي من المعتزلة: لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين.
- وقال بعضهم: لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة، وهذه الأقاويل التي تقابل ما عليه جماهير المسلمين كلها باطلة، فلم تزل كتب النبي صلى الله عليه وسلم، وآحاد رسله يعمل بها ويلزمهم النبي صلى الله عليه وسلم العمل بذلك، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم. ولم يزل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة فمن بعدهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة وعلى قضائهم به ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا، ونقضت هم به ما حكموا على خلافه، وطلبهم خبر عند عدم الحجة ممن هو عنده، واحتجاجهم به على من خالفهم، وانقياد المخالف لذلك، وهذا كله معروف لا شك فيه، والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد، وقد جاء الشرع بوجوب العمل به فوجب المصير إليه. [٥٢]

وما سبق نجد أن حرص المحدثين على إثبات تواتر الحديث، أو مجيئه عن طريق الآحاد الموثوق هو من أهم مبادئ التثبت من الحديث.

ثانياً: نقد الحديث من حيث السند:

إن علم الإسناد هو " مما خص الله به أمة محمد صلى الله عليه وسلم وجعله سلما إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات،... وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة: فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين،... عصمهم الله أن يجمعوا على خطأ في دين الله معقول أو منقول، وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [سورة النساء: ٥٩]، فإذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلا حقا، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلا صدقا "[٥٣].

ويمتد الإسناد نقلاً عن العلماء إلى الصحابة وتابعيهم، ويبدأ بالصحابة وعلى رأسهم العشرة المبشّرون بالجنة إلى غيرهم وهم أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول - صلى الله عليه وسلم - وعلم خاصته مثل الخلفاء الراشدين وسائر العشرة، ممن كان أخص الناس بالرسول - صلى الله عليه وسلم - وأعلمهم بباطن أمورهم وأتبعهم لذلك، وقام العلماء المحققون أمثال مالك وابن حنبل والبخاري ومسلم وابن ماجه والنسائي وأبو داود والترمذي وأبو يعلى، والدارمي إلى الحاكم والبيهقي والدارقطني والديلمي وابن عبد البر وأمثالهم، كل هؤلاء قاموا بدورهم في خدمة هذا العلم ينفون عنه تحريف المغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين [٥٤].

([٥١]) محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص١٩٦-١٩٨.

([٥٢]) محمد محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٧٨ هـ، ص٢٥-٢٦.

([٥٣]) أحمد عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج ١، ص ٩-١٠.

([٥٤]) مصطفى محمد حلمي، **منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين**، مرجع سابق، ص ٨٨.

وقد اهتم المحدثون بعلم الإسناد اهتماناً بالغاً، إذ به يعرف التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف من المرويات والمقبول منها، واتصال سلسلة السند هو من أعظم معالم منهجية التثبت في رواية الحديث.

ثالثاً: الجرح والتعديل والاهتمام بعلم الرجال والتراجم:

لم يكن البعد الزمني بين عهد الصحابة رضي الله عنهم والعهد النبوي كبيراً، لذلك لم يكن يُسئل عن سند الحديث، غير أنه لما انتشر الإسلام في الأمصار ودخل الناس في دين الله أفواجاً ظهرت بعض الفرق كالقدرية والجبرية والمتصوفة، وظهر الكذب في الحديث حتى صارت كل طائفة تختلق من الحديث ما يوافق آراءها وبدعتها، حينئذ اتخذ الصحابة ومن بعدهم موقفاً حازماً من هذه الفوضى في الحديث، ونشأ ما يسمى بعلم التراجم والمعروف بعلم الجرح والتعديل وهو علم يدرس ويتابع أحوال رواة الحديث ومدى صدقهم وأمانتهم في رواية الحديث وأخلاقهم ومتابعتهم للسنة والزمن الذي عاشوا فيه ومكان وجودهم وحتى أسماء آبائهم وأبنائهم ومشايخهم وتلاميذهم. يقول ابن سيرين كما جاء في صحيح مسلم: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) [٥٥]، والسؤال عن الرجال والرواة، ثم تعديلهم أو جرحهم هو من أهم مميزات منهجية المحدثين في التثبت من الحديث.

رابعاً: نقد الحديث من حيث المتون:

لقد عني المحدثون بنقد المتن فحكموا على الحديث بالوضع أو النكارة إذا خالف العقل أو الحس أو القرآن أو السنة المشهورة ولم يمكن التوفيق أو التأويل تأويلًا مقبولًا. ومن كلامهم في هذا: (إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع)، ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجًا عن دواوين الإسلام في الحديث من الجوامع، والسنن، والمسانيد، والكتب المشهورة وقد حرروا القواعد والأصول التي وضعوها لنقد الأحاديث، ومعرفة المقبول منها من المردود، وهذه القواعد تجدها مبثوثة في كتب أصول الرواية، وعلوم الحديث، وتاريخ الرجال، وقد بذلوا في تحقيق هذه القواعد أقصى ما في الوسع الإنساني احتياطًا لدينهم وشريعتهم أن يدخل فيها ما ليس منها فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها وأوفاها، وإذا كان البعض قد طعن فيها في هذه العصور المتأخرة فليس ذلك عن علم، وإنما عن جهل وهوى [٥٦].

المطلب الثاني: منهجية التثبت عند الصحابة والتابعين:

أولاً: منهجية التثبت عند الصحابة رضي الله عنهم:

لقد عرف الصحابة رضوان الله عليهم منزلة السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، لذلك فقد بذلوا جهودهم العظيمة للتثبت من كل ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير، وتتبعوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا ثبتت لديهم فإنهم لا يخالفوها، بل يتمسكوا بها ويُعلموها غيرها، كما نجد أن الصحابة كانوا يتثبتون قبل التحديث بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك خشية الوقوع في الخطأ، وخوفاً من أن يتسرب الكذب والتحريف والتدليس إلى السنة النبوية، وهم أعلم الناس بشدة التحذير لمن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر الخطيب البغدادي في الكفاية أن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال: قلنا لزيد بن أرقم: يا أبا عمرو ، ألا تحدثنا؟ فقال: (قد

([٥٥]) مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، المقدمة، باب التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٩.

([٥٦]) محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص ٨١.

كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد) [٥٧]. ويمكن إبراز أهم معالم منهجية التثبت عند الصحابة كما يلي:

١. الحرص على حضور مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لسماعه، والرواية عنه، والاقتداء به، والالتزام بأوامره وتوجيهاته، ومما يدل على ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن عمر -رضي الله عنه- قال: عن عبد الله بن عباس عن عمر قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه و سلم ينزل يوما وأنزل يوما فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك [٥٨].

٢. حرص بعضهم على سماع الحديث من الرسول -صلى الله عليه وسلم- أكثر من مرة ليحدث به غيره؛ فقد جاء في صحيح مسلم قول عمرو بن عَنْبَسَة -رضي الله عنه- بعد أن حدَّث بحديث: قد كبرت سني، ورق عظمي، واقترب أجلي، وما بي حاجة أن أكذب على الله ولا على رسول الله، لو لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مرة، أو مرتين، أو ثلاثا حتى عد سبع مرات، ما حدثت به أبدا، ولكني سمعته أكثر من ذلك [٥٩].

٣. احتياط الصحابة في الرواية وحرصهم على نقل أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صدرت منه غير محرفة المعنى، فاتخذوا الحيطة في حفظ الحديث وفي سماعه، وخاصة بعد سماعهم تحذير رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب، " فكان أحدهم لا يروي الحديث إلا بعد الاستيثاق من حروفه وضبط معناه.

٤. التثبت من ألفاظ وحروف الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنجد أن جميع الصحابة حرصوا على أداء الحديث كما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم، حتى إن بعضهم ما كان يرضى أن يبدل حرفاً بحرف، أو كلمة مكان كلمة، أو يقدم كلمة على أخرى، وردت في الحديث قبلها، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (من سمع حديثاً فحدث به كما سمع، فقد سلم) [٦٠]، فكان الصحابة حريصين على رواية الحديث دون تغيير أو تبديل في حروفه، يقول مالك بن أنس: (كل حديث للنبي صلى الله عليه وسلم يؤدى على لفظه وعلى ما روي ، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى) [٦١].

٥. من منهج الصحابة التقليل من الرواية، فمن شدة حرصهم على التثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان الواحد منهم إذا سئل يود لو أن أخاه كفاه مؤونة السؤال، حتى إن بعضهم كان يأبى أن يروي شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخافة الزيادة والنقصان، يروي الخطيب البغدادي عن عمرو بن الحارث، عن العلاء بن سعد بن مسعود، قال: قيل لرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما لك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان؟ فقال: (ما بي ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا، أو حضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد، والناس متماسكون، فأنا أجد من يكفيني، وأكره التزيد والنقصان في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم) [٦٢].

([٥٧]) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: لأبو عبد الله السورقي و إبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص ١٧١.

([٥٨]) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، حديث رقم ٨٩، ج ١، ص٤٦.

([٥٩]) مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة، حديث رقم ٢٩٤، ج ١، ص ٥٦٩.

([٦٠]) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص ١٧١.

([٦١]) المرجع السابق، ص ١٧١.

([٦٢]) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص ١٧١.

٦. قيام بعض الصحابة بتدوين الأحاديث في صحف، حفظاً لسنة رسول الله صلى الله عليهم وسلم، ولكن لم تدون بشكل كامل إلا في عصور التابعين وأتباعهم كما سبق توضيح ذلك.
٧. لقاء الصحابة بعضهم البعض والتثبت مما لديهم من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعندما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية كان الصحابة يرحلون إلى بعضهم لطلب حديث أو للتأكد من حديث يعلمون أن ذلك الصحابي يحفظه فيرحل أحدهم إليه ليتثبت منه.
٨. طلب خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة عند ذكر صحابي لحديث للرسول صلى الله عليه وسلم، وقد كان هذا هو منهج أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، كما سبق توضيح ذلك.

ثانياً: منهجية التثبت عند التابعين رضي الله عنهم:

لقد سلك التابعين منهجية التثبت لكل حديث يرونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكونوا أقل اهتماماً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل إن المسؤولية الملقاة على عاتقهم كانت أكبر لبعد الزمن الفاصل بينهم وبين عصر النبوة، وظهور كثير من الفرق التي وضعت أحاديث غير صحيحة وغير ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لخدمة أهدافها، لذلك نجد أن التابعين كانوا يتثبتون من الراوي بكل وسيلة وطريقة، وإذا تتبعنا جهود التابعين وأتباعهم في نقل وحفظ السنة النبوية، سنجد أنهم قد أفنوا حياتهم ما بين تلقي وتقييد وتثبت وتعلم وتعليم، حتى وصلت إلى من بعدهم صافية نقية من الكذب والوضع والتدليس.

ويمكن بيان معالم منهجية التابعين للتثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يلي:

١. لا يأخذون الحديث إلا من الذي توفرت فيه شروط التحمل والأداء والعدالة.
٢. كانوا أحياناً لا يأخذون الحديث إلا بعد استحلاف الراوي وذلك من شدة التثبت والاستيثاق.
٣. كانوا يحرصون بشدة على لفظ الحديث وسلامته من التحريف أو التصحيف أو الزيادة أو النقصان، وبلغ من حرص بعض المحدثين على لفظ الحديث أنهم لم يكونوا يحدثون طلابهم إلا إذا كتبوا عنهم، إذ كانوا يكرهون أن يحفظوا عنهم خوفاً من الوهم عليهم.
٤. أجاز بعض الرواة رواية الحديث بالمعنى ولكن بشروط، كأن يغيب لفظ الحديث عن المحدث فيذكره بالمعنى.

ثالثاً: منهجية التثبت عند الإمام البخاري والإمام مسلم:

لقد بذل السلف الصالح من العلماء جهودا مشكورة في خدمة دين الله عز و جل فدونوا لنا أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم في مصنفات تنوعت أساليبها واختلف شروطها وكان من أفضها وأصحها (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الذي تلقته الأمة بالقبول وأولته عناية الدراسة والتقرير وتناولته بالشرح تارة والاختصار تارة أخرى. واقبل عليه طلاب العلم يقرؤون متنه ويحفظونه عن ظهر قلب، ولا غرابة فهو المرجع الثاني، بعد كتاب الله عز و جل، ويلي ذلك كتاب (صحيح مسلم) لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ويمكن من خلال تتبع منهجهما في الصحيحين استنباط منهجية التثبت من الحديث لديهم.

١ـ منهجية الإمام البخاري:

هو محمد بن اسماعيل بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله حبر الإمام والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاحب الجامع الصحيح، ولد في بخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي ليلة السبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر، بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين [٦٣]. ومن خلال تتبع طريقة البخاري في صحيحه نجد أنه قد اتبع منهجية التثبت في الأحاديث التي أوردها، وذلك من حيث السند والمتن، ويمكن ذكر ذلك بإيجاز كما يلي:

([٦٣]) خير الدين الزركلي، **الأعلام**، دار العلم، بيروت، ١٩٨٢، ج١، ص٣٤، أحمد بن محمد بن خلكان، **وفيات الأعيان**، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ج ٤، ص ١٨٨.

التثبت في الأسانيد:

اشترط البخاري عدة شروط في الأسانيد ليحقق منهجية التثبت من السند وهي:

- الصحة: أن تتوفر في كل حديث يخرجه في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلوّ الحديث من الشذوذ والعلل.
- الرجال (الرواة): أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثر، حتى يُخرج له في الأصول، وأما إذا لم يُلازم الراوي المكثر إلا مدة يسيرة فإنه يُخرج له في المتابعات والشواهد.
- اتصال السند المعنعن: أن يثبت اتصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط [٦٤].

التثبت في المراسيل [٦٥]:

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في التراجم (عناوين الأبواب) والمتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية، ولما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد [٦٦].

التثبت في الآثار الموقوفة:

كان البخاري يجزم بما صح عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عمن قاله.

ويورد الإمام البخاري الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب، في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة [٦٧].

٢- منهجية الإمام مسلم:

هو مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسن حافظ من أئمة المحدثين، من أشهر كتبه صحيح مسلم، والجامع والكنى والأسماء، والأقران وكتاب أولاد الصحابة، والطبقات والعلل والتمييز، توفي من شهر رجب إحدى وستين ومائتين وعمره خمس وخمسون سنة [٦٨]. ومن خلال تتبع طريقة الإمام مسلم في صحيحه، ويمكن استنباط أبرز النقاط التي يظهر فيها تثبته في الرواية سنداً ومتناً:

التثبت في الأسانيد:

اشترط مسلم عدة شروط للصحة لتحقيق منهجية التثبت من السند:

- شرط الصحة العام: أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ ومن العلة، وليس معنى ذلك أنه ضمَّن كتابه جميع ما يحفظه من الأحاديث الصحيحة، حيث قال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا

([٦٤]) علي بقاعي، **مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية)**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ٩٢-٩٥.

([٦٥]) الحديث المرسل: هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يكون سقط منه صحابي أو صحابي وتابعي، أو ربما أكثر من ذلك، وبالتالي فهو من أنواع المنقطع.

([٦٦]) علي بقاعي، **مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية)**، مرجع سابق، ص ١٢٣.

([٦٧]) المرجع السابق، ص ١٣٣.

([٦٨]) خير الدين الزركلي، **الأعلام**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٢، أحمد بن محمد بن خلكان، **وفيات الأعيان**، مرجع سابق، ج ٥، ص ٧١٧.

عليه"، وقال أيضا: "صنَّفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة"، وهذا من باب التثبت وعدم ذكر ما لم يستوثق منه.

- الرجال (الرواة): قسَّم الرواة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى هم الحفاظ المتقنون، والثانية هم المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالثة هم الضعفاء المتروكون، فيروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات والشواهد، وأما أهل الثالثة فلا يعرِّج عليهم.

- اتصال السند المعنعن: اشترط معاصرة الراوي لمن روى عنه بالعنعنة، مع إمكانية لقائهما، وانتفاء موانع اللقاء[٦٩].

التثبت في المراسيل:

إن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه، وكما قال السيوطي فإنه كان يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه للخلاف في تقطيع الحديث، على أن المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر، والحكمة في إيراده ما أورده مرسلاً بعد إيراده متصلاً إفادة الاختلاف الواقع فيه [٧٠].

التثبت في الآثار الموقوفة:

الموقوفات في صحيح مسلم أقل من التي وردت في صحيح البخاري، ثم إن معظمها أوردها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، لا في أصله، وكما قل ابن حجر أنه لم يعرج على الموقوفات إلا في بعض المواضع على سبيل الندور تبعا لا مقصودا. كما أن غالب ما أورده من الموقوف يتعلق بمسائل رواية الحديث، وجلُّ ما أورده خارج المقدمة يتعلق بمناسبات ورود أحاديث مرفوعة [٧١].

المبحث الثالث: أهمية منهجية التثبت عند المحدثين للباحث في مجال التربية الإسلامية:

إن التثبت من أهم المبادئ التي عني بها القرآن الكريم و السنة النبوية، و على هذا المبدأ درج الصحابة والتابعون رضي الله عنهم أجمعين، حيث أسسوا لحضارة عظيمة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، فساهموا بذلك في حفظ تراث الإسلام، حيث لم تؤثر عليه حركات الوضع والتشويه، وظلت المجتمعات الإسلامية على مدى الأزمان والدهور قوية متماسكة، لم تؤثر فيها الشائعات والأكاذيب، ومن العوامل التي أدت إلى ذلك هو تطبيق منهجية التثبت في التلقي والنقل على السواء.

وإذا أرادت الأمة الإسلامية الارتقاء في درجات التمكين والتقدم والحضارة والقوة، فإنه لابد من أن تسير على منهج السلف، الذين تمسكوا بهدي القرآن والسنة، وساروا على منهجية التثبت والتبين، وطبقوها في حياتهم وعبادتهم وعلمهم.

لذلك فإنه يجب على المؤسسات التربوية والباحثين أن يستفيدوا من معالم منهجية التثبت عند المحدثين، ليطبقوه في مجال التربية الإسلامية، حتى نصل إلى تلك الدرجة العالية من التربية النقية الصحيحة الثابتة، والتي عندما ربى السلف أنفسهم عليها فإنهم حققوا العزة والتمكين في كل المجالات الدينية والعلمية والحضارية.

وفي هذا البحث استفادت الباحث من منهجية التثبت عند المحدثين في رسم معالم منهجية للباحث في مجال التربية الإسلامية وذلك من خلال محورين هما: أهميته في تكوين شخصية الباحث. وأهميته في بناء المنهجية العلمية للباحث.

المطلب الأول: أهميته في تكوين شخصية الباحث:

إن الباحث في مجال التربية الإسلامية عندما يتتبع منهجية المحدثين في التثبت، فإنه يستنبط مدى تأثير هذه المنهجية على شخصيته كمسلم أولاً وكباحث يتحرى الدقة في بحثه ثانياً.

([٦٩]) علي بقاعي، **مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية)**، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٨.

([٧٠]) المرجع السابق، ص ١٢٨.

([٧١]) المرجع السابق، ص ١٣٤.

فالباحث لابد أن يلتزم بمنهجية التثبت في شخصيته وأخلاقياته ومبادئه، وقد حرص سلف الأمة على تطبيق منهجية التثبت في كل ما يصدر عنهم، ومن ذلك ما ذكره ابن القيم، حيث يقول: (وكان أيوب إذا سأله السائل قال له: أعد، فإن أعاد السؤال كما سأله عنه أولا أجابه، وإلا لم يجبه، وهذا من فهمه وفطنته - رحمه الله -، وفي ذلك فوائد عديدة: منها أن المسألة تزداد وضوحا وبيانا بتفهم السؤال، ومنها أن السائل لعله أهمل فيها أمرا يتغير به الحكم فإذا أعادها ربما بينه له، ومنها أن المسئول قد يكون ذاهلا عن السؤال أولا، ثم يحضر ذهنه بعد ذلك، ومنها أنه ربما بان له تعنت السائل وأنه وضع المسألة؛ فإذا غير السؤال وزاد فيه ونقص فربما ظهر له أن المسألة لا حقيقة لها، وأنها من الأغلوطات أو غير الواقعات التي لا يجب الجواب عنها؛ فإن الجواب بالظن إنما يجوز عند الضرورة، فإذا وقعت المسألة صارت حال ضرورة فيكون التوفيق إلى الصواب أقرب) [٧٢].

ويمكن استنباط بعض الأخلاقيات التي يمكن أن يستفيدها الباحث من منهجية التثبت وهي كما يلي:

١. الإخلاص لله تعالى في أعماله وأقواله وملازمة الدعاء أن يهديه إلى طريق الحق والصواب والاستقامة، كما جاء في سورة الفاتحة (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) [سورة الفاتحة: ٦].
٢. الاتصاف بالأمانة والدقة العلمية في جمع المعلومات وتوثيقها ونشرها، والحرص على بناء البحث على أسس قوية وصحيحة، مع مراجعة العمل باستمرار.
٣. التحلي بخلق الصبر في تحمل صعوبات البحث والتثبت من كل معلوماته.
٤. الاتصاف بالتأنّي والتريث وعدم الاستعجال في الانتهاء من البحث وإصدار الأحكام والنتائج.
٥. البعد عن إطلاق الكلام والأوصاف والعبارات دون التثبت من المصدر الذي نقل عنه.
٦. الصدق في الحديث وعدم اللجوء إلى الكذب وقول الزور وتحريف الحقائق لدعم رأي أو فكرة معينة.
٧. الموضوعية عند ذكر الآراء وتوجيه النقد للآخرين، وعدم التحيز لرأي أو موقف بناء على الأهواء الشخصية دون ذكر الحجة والدليل، وغير ذلك من الأخلاقيات العظيمة.

المطلب الثاني: أهميته في بناء المنهجية العلمية للباحث في مجال التربية الإسلامية:

إن المنهجية العلمية للباحث تُحتم عليه أن يلتزم بالتثبت، كما أن " قواعد البحث النزيه تقتضي من الباحث إذا ما شرع في بحث أن يجمع مادته ونصوصه ثم يجرد نفسه من أي هوى أو رأي خاص، ثم يبحث ويمحض الروايات، ويوازن بين النصوص حتى يأتي حكمه أقرب إلى الحق والصواب، أما أن يأخذ ما يشاء بهواه، ويدع ما يشاء بهواه، فهذا ما لا تقره قواعد البحث العلمي الصحيح والنقد النزيه "[٧٣].

فالتثبت من كل الأخبار والمعلومات التي تصل للشخص هو منهج الإسلام في التعامل مع الأخبار، وهو مبدأ دعا إليه القرآن الكريم وحثت عليه السنة النبوية، وهو من الأمانة العلمية التي ينبغي على الباحث المسلم أن يلتزم بها في بحثه، والباحث في مجال التربية الإسلامية عليه أن يلتزم بهذا المنهج الإسلامي حتى يستطيع إطلاق الأحكام بناءً على معلومات صحيحة وبيانات واقعية، فهو مسؤول أمام الله عز وجل عما يكتبه وما يتوصل إليه من نتائج بحثه، تحقيقاً لقوله تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) [سورة الإسراء: ٣٦]، فيما يلي بيان لأهمية منهجية التثبت للباحث في مجال التربية الإسلامية.

أولاً: أساسيات منهجية التثبت عند الباحث في مجال التربية الإسلامية:

([٧٢]) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م، ج٢، ص ١٢٩.

([٧٣]) محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص ٥٢٣.

١ـ التثبت عند استخدام مصادر البحث:

حتى تكون المعلومات المقتبسة صحيحة وفي مكانها المطلوب، لابد من الرجوع لمصدر المعلومة الأصلي، فمثلاً عند شرح آية من كتاب الله عز وجل لا يؤخذ الشرح من كتاب تربوي أو تاريخي أو فقهي، بل لابد من استخراج شرحها من كتب التفسير المعروفة، وكذلك بالنسبة للمعلومات الأخرى.

لذلك فإن المصادر العلمية التي يعتمد عليها الباحث في بحثه تعتبر من أهم المقاييس في تقدير صحة البحث وجودته، فإذا كانت المصادر معتمدة وصادقة كان للبحث قيمته العلمية [٧٤].

ومصادر ومراجع البحث الموثقة للباحث المسلم في العصر الحديث [٧٥]: القرآن الكريم، السنة النبوية، الموسوعات العلمية ودوائر المعرفة الصادرة عن هيئات علمية معتمدة، تلتزم بالمقاييس العلمية، الدوريات العلمية المتخصصة، البحوث والرسائل العلمية الصادرة من جامعات معترف بها وتلتزم بالمنهجية العلمية الصحيحة، بطاقات المكتبات والفهارس وكذلك المراكز العلمية، وكذلك الشبكة العنكبوتية ووسائل الإعلام، ولكن على الباحث التربوي أن يتثبت من المعلومات التي يأخذها منها، حرصاً منه على عدم إدخال معلومات خاطئة أو غير صحيحة في بحثه.

وسواء استخدم البحث هذه الوسائل أو غيرها في مجال التربية الإسلامية، فإن عليه الالتزام بالمصادر والمراجع الموثوقة لتحقيق المنهجية العلمية في بحثه.

٢ـ توثيق المعلومات العلمية:

إن الأمانة العلمية تقتضي على الباحث أن ينسب المعلومات إلى مراجعها ومصادرها، ويتم ذلك بطريقتين [٧٦]:

- قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- نسبة النص أو الفكرة المقتبسة إلى مصدرها في متن البحث.

ويراعي الباحث العلمي الطريقة العلمية في توثيق المراجع والمصادر، حيث نجد أن هناك قواعد علمية لتوثيق المراجع بأشكالها المتعددة وهي:

- الكتب: سواء كان الكتاب لمؤلف واحد أو أكثر، أو كان الكتاب من تأليف جمعية أو منظمة.
- الرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة.
- الأعمال المترجمة.
- الوثائق الحكومية.
- الدوريات سواء المجلات أو الصحف أو المؤتمرات.
- المراجع الإلكترونية.

ويمكن لكل باحث معرفة الطريقة العلمية بالرجوع إلى كتب المناهج والبحث في العلوم التربوية.

وقد كان المحدثون يستخدمون هذه الطريقة بنسبة كل قول إلى قائله، حيث اتضح من خلال هذا البحث كما سبق البيان اهتمام المحدثون بسلسة الإسناد، وذلك من باب توثيق المقول والخبر، ومن ذلك استخدامهم لطريقة الوثائق الخطية للتثبت من الأخبار، وذلك في موضعين هما: " الموضع الأول في طرق التحمل حيث ذكروا ذلك عند الوجادة وعند المكاتبة بشروطها المطلوبة عندهم، والموضع الثاني في كلامهم عن رواية النسخ والصحف الحديثية، كما أن المحدثين قد تعرضوا لهذا المسلك عند روايتهم للمصنفات الحديثية، مع ملاحظة أنه من المعلوم أن كثيراً من

([٧٤]) عبد الوهاب أبو سليمان، **كتابة البحث العلمي**، دار الشروق، جدة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦ م، ص ٧٠.

([٧٥]) المرجع السابق، ص ٧٤-٧٧.

([٧٦]) المرجع السابق، ص ١٣١.

مصنفات الحديث مروية بالتواتر أو مشهورة متداولة يوجد منها مئات النسخ، ومروية من عشرات الطرق، ولهذا فإن تشدد المحدثين في رواية الحديث في عصر الرواية، لم نجده بنفس الدرجة عند رواية هذه المصنفات الحديثية " [٧٧].

كما يستفيد الباحث التربوي من طريقة المحدثين من السلف في كتابة الأخبار ونقلها من صحيفة إلى أخرى بدقة وتثبت عند النقل، حيث أن " تاريخ كتابة الصحف والنسخ قديم بقدم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أصبحت سنة ماضية في عقب الصحابة رضي الله عنهم من بنيهم لصلبهم، فصارت صحف من روى عن أبيه عن جده منهم، وصحف وارثي علمهم من التابعين....، وهكذا يستمر النقل من صحيفة إلى أخرى حتى انتشرت روايتها في الآفاق، واستقرت في بطون الأسفار " [٧٨].

٣- سؤال أهل العلم وتبليغ العلم:

إن الباحث قد يتوقف عند بعض الأمور التي لا يجد لها تفسيراً وحلاً حلاً، لذلك عليه سؤال أهل العلم والتخصص، والاستهداء بآرائهم، وهذه قاعدة إسلامية أصيلة في قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [سورة الأنبياء: ٧]، كما يمكن استنباط هذه القاعدة من أهل الحديث حيث كانوا يتثبتون من الخبر ويسألون عنه من هو أعلم منهم، حتى يصلوا إلى مرادهم.

وفي المقابل إن على الباحث أن يبلغ العلم الذي اكتسبه، ويعطي علمه لمن حوله، ويجيب على أسئلة السائلين، ويعلم الناس العلم النافع، وهذا هو منهج أهل الحديث، فلا يبخلون بعلمهم، ولا يكتمون خبراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه نفع للأمة.

٤- الرحلة من أجل الحصول على العلم:

من أهم معالم منهجية التثبت عند المحدثين، أنهم كانوا يرتحلون لطلب حديث واحد أو إسناد عالي، وللتأكد من صحة ما لديهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي ظل الانفتاح الثقافي الذي نعيشه اليوم لا يحتاج الباحث للسفر من أجل حديث أو معلومة، فالإنترنت ووسائل الاتصال تغني عن كل ذلك، ولكن يمكن الاستفادة من هذه النقطة من خلال تشجيع الباحث على السفر للدراسة في جامعة خارجية متقدمة في التخصص الذي يدرسه، أو السفر من أجل حضور مؤتمرات علمية وندوات ثقافية، أو لزيارة المكتبات والمراكز البحثية والمؤسسات التعليمية المختلفة للحصول على معلومات تخدم بحثه وتثريه، وسيجني الباحث نتيجة لذلك حصيلة علمية كبيرة ومتنوعة.

ومن باب الاستفادة من علوم الشعوب الأخرى وتعلم اللغات وتبادل الخبرات العلمية والثقافية والتربوية مع مختلف دول العالم، فإن طلبة العلم يتجهون للابتعاث الخارجي للدراسة في الجامعات العالمية، وتحقيقاً لمنهجية التثبت وتحري الدقة في أخذ العلم، على طالب العلم أن يختار لنفسه أفضل الجامعات المعترف بها والمشهود لها بالتفوق والمستوى العالي، وأن لا ينساق وراء بعض الأفكار والمعلومات المخالفة للشريعة الإسلامية، بل يعرضها على القرآن والسنة وبعد ذلك إما يقبلها أو يردها، كما أن على الباحثين أن يختاروا أفضل المراكز البحثية لإنجاز أبحاثهم وتجاربهم واختراعاتهم، ويتثبتوا من حفظ حقوقهم في إنتاج المعلومات والأبحاث والنتائج، وحفظ الملكية الفكرية وتسجيل براءات الاختراع حتى لا يتعرضوا للسرقات العلمية ونسب الأفكار إلى غير أصحابها.

ثانياً: بعض أخطاء الباحثين في مجال التربية الإسلامية من حيث استخدام منهجية التثبت:

([٧٧]) محمد عبد الله عويضة، **طرق إثبات الأخبار**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، ٢٠٠٣ م، المجلد ٥، العدد ١، ص ١٤.

([٧٨]) بكر عبد الله أبو زيد، **معرفة النسخ والصحف الحديثية**، دار الراية، ١٤١٢الرياض، هـ - ١٩٩٢ م، ص ١٨.

إن الباحث بشكل عام وافي مجال التربية الإسلامية بشكل خاص ينبغي أن يتبع منهجية التثبت في كل خطوات بحثه، بدءاً من اختيار الفكرة البحثية حتى يضع نتائجه وتوصياته، ولأنه يبني آراءه التربوية على ما جاء في القرآن والسنة من أدلة وشواهد، فإنه يجب أن يكون على درجة عالية من الحرص على صحة ما يكتبه وينقله ويورده من آيات القرآن الكريم وتفسيرها وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك أقوال العلماء والمنقولات من كتب العلم والمعرفة المختلفة، ولكن نجد بعض الباحثين يقع في أخطاء لا تليق بأن تكون في بحث علمي مؤصل من الكتاب والسنة، وهي ناتجة من عدم تطبيقهم لمنهجية التثبت؛ ومن تلك الأخطاء ما يلي:

١- عدم الدقة في صياغة عنوان البحث واختيار كلماته المناسبة.
٢- عدم التثبت من أهمية المشكلة البحثية ومدى الحاجة إلى دراستها، فقد يتناول الباحث الفكرة بمجرد قراءته عنها قراءة سطحية بسيطة دون الرجوع إلى الآراء والنظريات والموضوعات الفرعية المتصلة بها ومناقشتها مع أهل العلم والتخصص.
٣- عدم التثبت من المعلومات والشواهد ونتائج الدراسات التي يبني عليها المقدمة والمشكلة البحثية، وبالتالي تظهر الأخطاء والتناقضات عند صياغة الأسئلة والأهداف والأهمية وغيرها من عناصر البحث.
٤- ذكر مفاهيم مختلفة عن المفهوم الذي يجب أن يتناوله ويورده عند التعريف بمصطلحات البحث، مما يؤدي إلى اختلال المعنى عند القارئ أو الباحث نفسه.
٥- تهاون الباحث في اختيار منهج البحث وأدواته المناسبة للمشكلة البحثية، وكذلك اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة.
٦- العجلة والعشوائية في اختيار الدراسات السابقة التي لا تخدم صلب بحثه، فيورد الباحث بعض الدراسات التي قد تتشابه في العنوان لكن لا تمت بصلة بهدف بحثه ولا تساعده عند تفسير النتائج.
٧- عدم التثبت من المعلومات العلمية من مظانها ومراجعها العلمية، كأمهات الكتب في المجال أو المؤلفات الموثوقة، فقد يرجع إلى منتديات عامة أو مواقع غير علمية أو رسائل متداولة في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها وهذا لا يليق ببحث علمي رصين.
٨- الاستعانة بمراجع لا علاقة لها بالبحث؛ أو إغفال الرجوع إلى مراجع حديثة مهمة توسع للباحث رؤيته وتساعده في صياغة مشكلته البحثية، بحيث يكتفي الباحث بمراجع قديمة أو دراسات وإحصائيات مضى عليها عدة سنوات مما يؤدي إلى عدم جدوى دراسته للعصر الحاضر.
٩- ضعف الدقة والتحري والتأمل في المشكلة البحثية، فيصدر الباحث أحكامه ونتائجه من غير إعطاء البحث حقه من التفكر والتروي والصبر على طول البحث عن المعلومات والحقائق.
١٠- تمسك الباحث برأيه دون التثبت من صحته بالرجوع إلى أهل التخصص والعلم، أو التمسك برأي معين دون النظر إلى بقية الآراء المخالفة ومناقشتها.
١١- الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة أو الاعتماد على الذاكرة عند الاستشهاد بالأحاديث، دون التثبت من صحة الحديث من مرجعه أو من صحة الكلمات والألفاظ الواردة فيه، فقد يستشهد بالأحاديث من كتب التاريخ والأدب، والصحيح أن يرجع إلى كتب السنة المعروفة ويستخرج منها الحديث الذي يحتاج إليه ويذكر درجته وإسناده.
١٢- ضعف الاهتمام بالهوامش والتوثيق والدقة في سرد قائمة المراجع سواء في المتن أو نهاية البحث.
١٣- ضعف الدقة في صياغة عبارات البحث ونتائجه وتوصياته مما يؤدي إلى حصول اللبس واختلاط المعنى.

خاتمة:

إن منهجية التثبت عند المحدثين، هي من أعظم ما تلقته الأمة من السلف، وهي منهجية عظيمة انتقل أثرها إلى كل العلوم كأصول الفقه والتاريخ والسيّر وعلماء اللغة وعلماء الأدب، وكذلك علوم التربية.

حيث نجد أن منهجية المحدثين في نقد المرويات ونقد الرواة هو أعلى المناهج وأدقها، وأن الذين جاروهم من المؤرخين وكتاب السير وأمثالهم لم يبلغوا شأوهم، وذلك لأن المؤلفين في الحديث ينظرون إليه على أنه دين وتشريع، فالتساهل في روايته تساهل في الدين، أما المؤلفون في التاريخ والأدب واللغة فلم ينظروا إليها هذه النظرة، ويمكن تلمس ذلك أيضا في صنيع ابن جرير فهو في كتابه "التفسير" يدقق ويتحرى في الرواية أكثر مما صنع في كتابه "التاريخ" وهذا يرجع إلى تغاير الفنين واختلاف الاعتبارين [٧٩].

وذلك التثبت الذي سلكه المحدثون، هو الذي حفظ لنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعد حفظ الله تعالى لها، حيث دقق المحدثون في أبسط المسائل والأمور، وتثبتوا من الأسانيد والمتون، والألفاظ والمعاني، وميزوا الصحيح من الضعيف، وارتحلوا من أجل ذلك وبذلوا أعمارهم حتى وصلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من جاء بعدهم واضحة نقية.

والباحث في مجال التربية الإسلامية عليه أن يستفيد من هذه المنهجية في شخصيته ومنهجيته العلمية، وقد ذكرت الباحثة بعض النقاط لتطبيق منهجية التثبت في المجال التربوي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة:

- أن منهجية التثبت عند المحدثين منهجية أصيلة، يمكن لكل تخصص علمي الاستفادة من قواعدها في خدمة العلم، بما في ذلك التخصص التربوي.
- أن جهود علماء الحديث وأئمته لا زلنا نقطف ثمارها إلى وقتنا الحاضر، فها هي كتب السنة مليئة بأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحاديثه، ويمكن معرفة درجة كل حديث ومدى صحته بكل يسر وسهولة.
- يجب على كل باحث في مجال التربية الإسلامية التزود بمنهجية التثبت عند المحدثين، لما لها من أهمية كبيرة في صياغة شخصيته ومنهجيته العلمية في البحث.
- تشتد الحاجة إلى منهجية التثبت لكل مسلم في كل شؤون الحياة في العصر الحاضر، لكثرة المعلومات المنتشرة والأخبار الشائعة، عن طريق مواقع الانترنت ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الكتب:
- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: لأبي عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، دار إحياء السنة، أنقرة، (د. ت).
- أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
- أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
- أحمد عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ.
- أحمد عطية الغامدي، البيهقي وموقفه من الإلهيات، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
- أحمد محرم الشيخ ناجي، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، (د. ن)، (د. م).
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، دار عالم الكتب، (د. م)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، (د. م)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

([٧٩]) محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، مرجع سابق، ص ٨٢-٨٣.

- بكر عبد الله أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية، دار الراية، ١٤١٢الرياض، هـ - ١٩٩٢م.
- محمد بن مطر الزهراني، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم، بيروت، ١٩٨٢.
- عبد الرحمن اسماعيل المقدسي، مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، تحقيق: صلاح الدين أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، ١٤٠٣هـ.
- عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١م-١٩٥٢م،
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، (د. م)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، دار الشروق، جدة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦ م.
- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- علي بقاعي، مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- علي عبد الباسط مزيد، منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. م) (د. ت).
- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ هـ،ج ٤، ص ٤٨.
- محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤ م.
- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- محمد بن حبان، تأويل الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- محمد عبد الرحمن الخميس، اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث، دار الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ١٤١٩هـ.
- محمد عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، (د. م)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- محمد علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ، ج ٥، ص ٧١.
- محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
- محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، ادار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٧٨ هـ.
- محمد محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- محمد ناصر الدين الألباني، منزلة السنة من الإسلام، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ - ٢٠٠٢ م.
- محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
- مسلم بالحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).
- مصطفى محمد حلمي، منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦ه.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار الصفوة، الكويت، ١٤١٤هـ.
- أبحاث علمية:
- محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية (بحث منشور)، (د. ن)، (د. م)، (د. ت) مجلات علمية:
- محمد عبد الله عويضة، طرق إثبات الأخبار، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، ٢٠٠٣ م، المجلد ٥، العدد ١.